الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/10)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

جويلية 2023

مسار دراسة مشروع القانون

- **مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة**
- **تاريخ ورود المشروع:** 10 جويلية 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 13 جويلية 2023
- **جلسات اللجنة:** جلسة يوم الثلاثاء 18 جويلية 2023
- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/10)

I. التقديم

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2023 قامت وزارة المالية بتاريخ 16 ماي 2023 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائة وأربعة عشر (114) مليون أورو وسبعة (7) مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، كما أنه يمكّن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

ويخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية:

العملة	أورو	دولار
كيفية التسديد	دفعة واحدة بعد أربع (4) سنوات إمهال أي سنة 2027	
نسبة الفائدة القارة	% 5	% 5.75
نسبة الفائدة المتغيرة	أوريبور 6 أشهر + 1.7 %	ليبور 6 أشهر + 1.5 %

وتعتبر هذه الشروط تفاضلية مقارنة بفرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية باستثناء التمويلات التقليدية والمشروطة عامة بـ:

- إبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي،

- وضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية،
- عدم إمكانية إصدار تونس لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل. (المبلغ بالمليون)

	المساهمون	دولار أمريكي		أورو		المجموع	
		نسبة فائدة قارة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة قارة	نسبة فائدة متغيرة	دولار أمريكي	أورو
		% 5.75	ليبور 6 أشهر + 1.5 %	% 5	أوريبور 6 أشهر + 1.7 %		
البنوك التقليدية	الشركة التونسية للبنك				30	–	30
	التجاري بنك				20	–	20
	BH بنك			3	10	–	13
	البنك الوطني الفلاحي				13	–	13
	البنك التونسي الليبي			3	7	–	10
	مصرف شمال إفريقيا الدولي				5	–	5
	بنك الأمان			5		–	5
	بنك تونس العالمي		2			2	–
	بنك تونس والإمارات				1	–	1
البنوك الاسلامية	مصرف الزيتونة		5		5	5	5
	بنك البركة تونس				10	–	10
	بنك الوفاق الدولي			2		–	2
	المجموع	–	7	1.3	101	7	114

II. أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 18 جويلية 2023 استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية التمويل.

وفي بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على ضرورة عدم إكساء الصبغة الاستعجالية للنظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على القروض والتعهدات المالية للدولة وإعطاء الحيز الزمني الضروري لمجلس نواب الشعب للتعمق في دراسة هذه المشاريع، وأكّد على ضرورة أن يكون للوزارة مخطط بديل وفرضيات أخرى يتم اعتماده في صورة تعذر تحقيق الفرضيات المعتمدة في قانون المالية وخاصة في ما يتعلق بتعبئة الموارد.

كما بيّن عدد من النواب أن تعبئة موارد الاقتراض ضرورة تقتضيها الضغوطات المسلطة على المالية العمومية في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق للإيفاء بتعهداتنا المالية والحفاظ على ديمومة الميزانية. وأكّدوا على ضرورة إيجاد بدائل لسياسة الاقتراض من خلال وضع سياسات مالية ناجعة ترتكز على تشريعات متطورة لدفع الاستثمار وتحقيق النموّ الاقتصادي.

وخلال تقديمها لمشروع هذا القانون، بيّنت السيدة المديرة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي بوزارة المالية أن الوزارة تعمل في إطار قانون المالية لسنة 2023 الذي تضمّن تعبئة مبلغ قدره 24392 مليون دينار بعنوان موارد اقتراض منها 14859 مليون دينار اقتراض خارجي و9533 مليون دينار اقتراض داخلي. وأوضحت أن الميزانية تشهد عجزا بعد استنفاذ الموارد الجبائية وغير الجبائية، إضافة إلى التأخير المسجّل في تعبئة الموارد الخارجية خاصة منها المزمع تعبئتها لدى المقرضين التقليديين باعتبار ارتباطهما بإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

ولتغطية هذا العجز، أفادت أنه تمّ تفعيل آليات الاقتراض الداخلي من سندات خزينة وقرض رقاعي وطني. وتمثّل اتفاقية التمويل موضوع مشروع هذا القانون الآلية الثالثة التي ستوفّر قرضا بالعملة من البنوك المحلية، وهي اتفاقية تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة بهدف الاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية.

وفي ما يتعلق بآجال عرض مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض على أنظار مجلس نواب الشعب، وبخصوص طلب أعضاء اللجنة تفادي الصبغة الاستعجالية لهذه المشاريع، أفادت أنه سيتم السعي في المستقبل لإحالة مشاريع القوانين المتعلقة بالقروض في آجال معقولة.

وبالنسبة للشروط المالية للقرض، بيّنت أنه تمّ إعطاء الخيار للمموّلين سواء كانت البنوك التقليدية أو الإسلامية في اعتماد نسب فائدة أو هامش ربح إما قار أو متغير بنسب تفاضلية، كما تمّ اختيار تسديد الأصل دفعة واحدة سنة 2027 وهو اختيار مدروس باعتبار الالتزامات المالية للدولة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وفي نفس الإطار، أكّدت ممثلة الوزارة أن الشروط المالية لهذا التمويل تعتبر تفاضلية مقارنة بقروض التمويل المتاحة حاليا باعتبار أن التمويلات التقليدية مشروطة بإبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي وبوضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية إضافة إلى عدم إمكانية إصدار بلادنا لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية نتيجة تراجع ترقيمها السيادي وارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق والتي تقدّر بحوالي 27% سنويا بالنسبة للدولار و26.5% بالنسبة للأورو.

وخلصت إلى أن القرض المجمّع بالعملة لدى البنوك المحلية سيمكّن من تحقيق ربح بعنوان الفوائد بأكثر من 20% مقارنة بالفوائد التي تطبق في حال إصدار تونس قرضا رقاعيا بالسوق المالية العالمية وهو ما سيساهم في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج، إضافة إلى تخفيف العبء على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحّا في السيولة.

وخلال النقاش أثار أعضاء اللجنة عدة مسائل تعلقت أساسا بـ:

- دواعي اللّجوء إلى الاقتراض من السوق المالية الداخلية بالعملة الصعبة خاصة في ظل موسم سياحي سيوفر مدخول هام من العملة الصعبة للدولة.
- أوجه صرف القرض المذكور.
- طلب مدّ اللجنة بجدول توضيحي حول المدّخرات بالعملة الصعبة من تحويلات التونسيين بالخارج وموارد القطاع السياحي والتصدير،
- طلب مدّ اللجنة بجدول توضيحي عن الإستخلاصات المحققة سنة 2023 وتسديدات القروض المتبقية بعنوان نفس السنة.
- ضرورة إعادة النظر في السياسة المالية للدولة قصد الوصول إلى مرحلة عدم الحاجة إلى الاقتراض لدعم الميزانية.

- اعتماد سياسات واستراتيجيات أخرى للوزارة وفتح آفاق جديدة للتشجيع على خلق الثروة والبحث عن مموّلين جدد وأسواق أخرى.
- تقديم مبادرات تشريعية في مجالات أخرى على غرار الإصلاحات الجبائية والمجال الديواني وإدماج الاقتصاد الموازي في الدّورة الاقتصادية.

وفي ردّها، بيّنت ممثلة الوزارة أن الإدارة الجبائية تقوم بدور هام في ما يتعلق بالإستخلاصات وتوفير الموارد إلاّ أن حاجيات التمويل تفوق المداخيل الجبائية وغير الجبائية المستخلصة وهو ما يجعل الاقتراض ضرورة حتمية لتلبية المصاريف الهامة خاصة لشهري جويلية وأوت على غرار تواصل الضغط على حاجيات ديوان الحبوب وشركة التونسية لصناعات التكرير وتسديد القروض التي تتجاوز 2000 مليون دينار بهدف ضمان إيفاء تونس بتعهداتها المالية حفاظا على السيادة الوطنية.

وأوضحت أن التحويلات من العملة الصعبة من قبل التونسيين بالخارج وموارد السياحة تدعم الاحتياطي من العملة لكن لا تدعم موارد الميزانية. وأضافت أن هذا القرض لا يؤثّر على البنوك غير المقيمة باعتبار أن اتفاقية التمويل توفّر مردود مالي أحسن من إيداع المبالغ بالعملة بالخارج وهو ربح متقاسم بين الدولة وهذه المؤسسات باعتبار انخفاض نسبة الفائدة مقارنة بالسوق المالية العالمية.

III. قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل

المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية

ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاقية التمويل الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائة وأربعة عشر (114) مليون أورو وسبعة (7) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

(2023 / 10)